

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



تقدير موقف

الانتخابات التركية المزدوجة حسابات الربح والخسارة



وحدة الرصد والتحليل

مقدمة

في خطوة مفاجئة أربكت أحزاب المعارضة التركية، وربما بعض الأطراف الدولية، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومعه حليفه دولت بهتشي، رئيس حزب الحركة القومية، في 18 أبريل/نيسان، إلى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإجرائها في 24 يونيو/حزيران المقبل بدلاً من 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

بعد يومين وافق البرلمان التركي على المشروع، ودخلت البلاد في حالة تأهب انتخابي مشدودة، تجاوزت التنافس بين الأحزاب إلى التنافس بين تحالفات حزبية أوسع، وبالرغم من فشل المعارضة في أول اختبار لها بالتوافق على اختيار مرشح رئاسي واحد، فإنها تحاول جاهدة تعويض خسارتها؛ حيث أعلنت تشكيل تحالف أطلقت عليه (تحالف الأمة)، بهدف مواجهة (تحالف الشعب)، الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزبي الحركة القومية والاتحاد الكبير القوميان.

وتستمد هذه الانتخابات أهميتها لا من تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فقط، ولكن من كونها أيضاً تعد محصلة لمعركة طويلة، كان من ضمنها الاستفتاء الدستوري لمشروع انتقال البلاد من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، فهل تستطيع المعارضة (مختلفة التوجهات) إجهاض مشروع (تحالف الشعب)، الذي يبدو أنه بات أكثر انسجاماً في ملفات كثيرة، لا سيما حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية؟ وعلى ماذا تراهن الأطراف المتنافسة في ظل انتخابات مزدوجة ونظام رئاسي جديد؟

والسؤال الأهم: ما النتائج المتوقعة من الانتخابات بشقيها الرئاسي والبرلماني؟

طبيعة التحالفات (الانتخابية) وأهدافها

في الفترة الأخيرة شهدت التركيبة السياسية التركية تموجات وتقلبات غير مألوفة، إذ باتت التحالفات تتحرك وفق المصلحة السياسية، متجاوزة (ولو مرحلياً) إطارها الأيديولوجي، بيد أن هذه التحالفات لا تزال في مرحلة التوافقات التكتيكية، ولم تدخل هيكلها الاستراتيجي بعد، فبعد سنوات من الصراع السياسي تحالف الحزبان القوميان؛ حزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير، مع حزب العدالة والتنمية الحاكم، تحت إطار ما سمي بـ(تحالف الشعب)، وقد بدأ التقارب بين الحزبين؛ العدالة والتنمية والحركة القومية، منذ ما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016، وتغزز التقارب بالتصويت معاً تأييداً للاستفتاء على النظام

الرئاسي، في أبريل/نيسان 2017.

في المقابل أعلنت أربعة من أحزاب المعارضة تشكيل تحالف انتخابي أسمته (تحالف الأمة)، ويضم حزب الشعب الجمهوري (العلماني)، وهو أكبر أحزاب المعارضة التركية، إلى جانب نقيضه الفكري حزب السعادة (الإسلامي)، وحزب الخير (القومي المنشق عن الحركة القومية)، وكذلك الحزب الديمقراطي (اليساري)، في حين يغيب عن التحالفات الانتخابية حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي).

يتهم مؤيدو أردوغان تحالف المعارضة الطارئ أنه لا يمتلك مشروعاً استراتيجياً مشتركاً يمكن التعويل عليه، فضلاً عن سعيه لإفشال أردوغان. وقد دعا بالفعل زعيم الحزب الجمهوري، كمال كليتشدار أوغلو، جميع الأحزاب التركية للتحالف ضد أردوغان، قائلاً: "هذه المرحلة ليست مرحلة حزب معين، وإنما هي مرحلة إنقاذ الوطن، وأخاطب قادة جميع الأحزاب، نحن مستعدون للتفاني في هذا الأمر". وتحقيقاً لذلك تحمل الحزب الجمهوري الديمقراطي على ظهره أحزاباً صغيرة وحديثة قد تقاسمه حصته النيابية؛ بغية حرمان حزب العدالة والتنمية، صاحب الأغلبية، من الأصوات التي يأخذها عادة من حصة الأحزاب التي تعجز عن تخطي عتبة البرلمان 10%.

لكن رغبة قادة أحزاب المعارضة في هزيمة أردوغان بالتحالف فيما بينها، كأعداء مفترضين، تعرضهم لضغوط شعبية، وربما لانشقاقات مستقبلية، نتيجة للاختلافات الفكرية والتاريخية بين قواعد وأدبيات تلك الأحزاب، ولعل إصرار قيادة حزب السعادة على معاقبة أردوغان بالتحالف مع خصومه خلال السنوات الماضية انعكس سلباً على شعبية الحزب الآخذة في التلاشي مع كل تحالف يدخله مع أحزاب تحمل مشاريع مضادة لتوجهات جماهير الحزب (الإسلامية).

كما يشير تراجع (عبد الله غُل) عن الترشح - "لعدم تهيئة المناخ السياسي، وغياب الإجماع الكافي"، حسب قوله- إلى أمرين: أولهما عدم ثقته بقدرات المعارضة، سواء من حيث الحشد الشعبي أو من حيث استمرار التوافق فيما بينها حتى نهاية الانتخابات، وثانيهما أن أردوغان، الذي بات يعرف في الإعلام التركي بـ(عبقري الصناديق)، لا يزال يتمتع بعوامل نجاح تؤهله للفوز حتى على عبد الله غُل نفسه، وهذا مؤشر يدعم فكرة أن فرصة أحزاب المعارضة قد تضاءلت في السباق الرئاسي، ومن ثم ستكثف جهودها نحو الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان.

رهانات التحالفات الانتخابية

أولاً: رهانات (تحالف الشعب)؛ من أجل تطبيق النظام الرئاسي خسر أردوغان قرابة عام ونصف مما تبقى له من مدته القانونية للبقاء في منصب الرئاسة فيما لو تم الالتزام بالمواعيد المقررة سلفاً، وذلك لعدة اعتبارات؛ أهمها: قطع الطرق أمام استمرار الإرهابات الاقتصادية، فبالرغم من تحقيق تركيا خلال العام 2017 أعلى معدل نمو ضمن مجموعة الدول العشرين، والذي بلغ 7.4%، فإن التراجع المستمر للعملة التركية (الليرة) أمام العملات الأجنبية (الدولار واليورو...) أثار الكثير من القلق، خاصة بعد تجاوزه حاجز أربع ليرات مقابل الدولار الواحد، وقد أرجع بعض الخبراء ذلك إلى الوضع الانتقالي الذي تعيشه البلاد بين النظامين البرلماني والرئاسي، وهو ما دفع أردوغان لاتخاذ قرار تكبير الانتخابات.

الأمر الآخر يتعلق بالنجاح الذي حققته عمليات الجيش التركي في سوريا، وتحديدًا عملية غصن الزيتون، التي توافقت الأتراك على نجاحها وتأييدها، وخوفاً من أي حدث، لا سيما بعد الضربة الثلاثية (الأمريكية البريطانية الفرنسية) لسوريا، التي أعطت مؤشراً على دخول المواجهات طوراً جديداً أكثر صعوبة من ذي قبل، وعليه؛ حاول أردوغان وحزبه استثمار حالة النجاح والتأييد الشعبي في معركة السباق الانتخابي.

ويراهن حزب العدالة والتنمية، ومعه حزبا الحركة القومية والاتحاد الكبير، على مجموعة عوامل أساسية في معركته الانتخابية؛ أولها قوة المرشح وتاريخه، بالإضافة إلى قدرته الخطابية والتأثير في مزاج الجماهير، كما أن أردوغان سيحاول استثمار افتتاح المشاريع الداخلية في خدمة ذلك، فضلاً عن أنه قد دشّن حملته الانتخابية بجولة خارجية تاريخية، شملت أوزبكستان وكوريا الجنوبية، وتوقيع اتفاقيات تعاونية وتشكيل المجلس الاستراتيجي رفيع المستوى مع أوزبكستان، ليقول بذلك إن الوقت الذي أنفقته أحزاب المعارضة على تحديد مرشحها للانتخابات، كان هو منشغلاً بفتح مشاريع وتعاقدات خارجية جديدة، وتعزيز حضور بلاده الخارجي، وبحسب برهان الدين دوران، رئيس مركز سيتا للدراسات، فإنه من المقرر أن يجري أردوغان زيارة للمملكة المتحدة ما بين 13 و15 مايو/أيار، في مسعى لإطلاق مرحلة جديدة من التعاون عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومن أجل لقاء الأتراك في أوروبا سيتوجه إلى البوسنة والهرسك يومي 20 و21 مايو/أيار. ووفقاً لتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأخيرة، ومنع الدول الأوروبية من إقامة مهرجانات انتخابية على أراضيها، فإنه من المتوقع أن يستثمر أردوغان الأمر لكسب الجماهير التركية التي ترفض أي انتقاص أو مساس بمكانة تركيا.

أما حزب الحركة القومية فيسعى من خلال تحالفه مع الحزب الحاكم للانتقال من الحضور البرلماني فقط إلى تقاسم حزب العدالة والتنمية السلطة التنفيذية (على مستوى الوزارات)، مستفيداً من تجربة العام 2014 حين تلقت أحزاب المعارضة مجتمعة ضربة بفوز أردوغان في الجولة الأولى، بفارق 12% عن مرشحها التوافقي (كمال الدين إحسان أوغلو)، الذي حصل على 38%.

الأمر الآخر أنه بعد تعرض حزب الحركة القومية لانشقاق كثير من قياداته وأعضائه في البرلمان مطلع العام 2017، وتشكيلهم حزب الخير (İYİ Party) أثير كثير من الشكوك حول قدرة الحركة القومية على تجاوز عتبة البرلمان، التي تتطلب حصوله على 10% من الأصوات، خصوصاً أن حضوره قبل الانشقاق كان 9, 11% فقط، لذلك فإن التحالف مع العدالة والتنمية يضمن لحزب الحركة القومية العودة للبرلمان، بغض النظر عن نسبة الأصوات التي سيحصل عليها في الانتخابات.

ثانياً: رهانات (تحالف الأمة) المعارض؛ بقيادة حزب الشعب الجمهوري. يسعى هذا التحالف إلى تقسيم العملية الانتخابية إلى مرحلتين؛ الأولى تهدف إلى منع أردوغان من حسم المعركة من الجولة الأولى؛ وذلك بزيادة عدد المرشحين لمنصب الرئاسة؛ بغرض تشتيت الجمهور وضمان أصوات الأحزاب المتحالفة بمختلف توجهاتهم (علماني يساري، قومي يساري، إسلامي محافظ)، وبناء على ذلك فقد رُشِّح (محرم إينجة) عن حزب الشعب الجمهوري، و(ميرال أكتشينير) عن حزب الخير القومي، وعن السعادة (تمل قره ملاً أوغلو)، وبنجاح هذه الخطة في منع أردوغان من حسم النتيجة منذ الجولة الأولى تبدأ المرحلة الثانية بالتوافق على توحيد كل الأصوات لدعم مرشح توافقي من بين هذه الأسماء، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على تقبل القواعد الشعبية لهذه الأحزاب للمرشح التوافقي.

مسرح التنافس الرئاسي ونتائجه المتوقعة

بحسب إعلان اللجنة العليا للانتخابات التركية من المفترض أن يخوض الانتخابات الرئاسية، في 24 يونيو/حزيران المقبل، 6 مرشحين؛ هم: رجب طيب أردوغان، ومحرم إينجة، وميرال أكتشينير، وصلاح الدين دميرطاش، وتمل قره ملاً أوغلو، ودوغو برينشيك. ولما كان كل حزب تقدم بمرشحه عدا أحزاب (تحالف الشعب) المؤيدة للرئيس أردوغان، وهامش المستقلين من الناخبين الأتراك نحو 13%، فإنه يمكن القياس على النسبة الانتخابية الثابتة لكل حزب أولاً، ومن ثم قدرات المرشح وتاريخه ثانياً، وهي كالتالي:

- **رجب طيب أردوغان**؛ بصرف النظر عن رصيده في نهضة تركيا الحديثة فإنه يعد المرشح الوحيد من بين منافسيه الذي يقف خلفه أكثر من حزب، حيث تحالف معه حزبا الحركة القومية والاتحاد الكبير، بالإضافة إلى أن فلسفة حزب العدالة والتنمية منذ بداية تأسيسه تدور حول الحفاظ على خط الوسط، فلا هو يسار ولا هويمين، كما أنه ليس قومياً متشديداً ولا معادياً للقومية، وهذا البعد منحه ثقة أطياف شعبية متنوعة من أول انتخابات يخوضها في العام 2002، ويتمتع بأغلبية برلمانية مريحة، وهذه المعادلة لا تزال قائمة، ولم يدخل على الساحة السياسية حزب مماثل، وهو ما يجعل فرص الفوز لا تزال قائمة، وذلك ما دفع أحزاب المعارضة، المختلفة أساساً، للتحالف من أجل صناعة خطاب مماثل لحزب العدالة والتنمية، لكن ذلك وإن حصل على مستوى النخب فقد لا يحظى بقبول شعبي، وعليه فإن إمكانية فوز أردوغان منذ الجولة الأولى واردة، ويتوقع أن يحصل على نسبة مماثلة لنسبة الاستفتاء على الدستور 50% فما فوق.

- **محرم إينجة**؛ يعد إينجة أحد صقور التيار الكمالي، وهو عضو برلماني منذ 16 عاماً، ويتمتع بمهارات خطابية قد تجعل الانتخابات أكثر حدة على مستوى التصريحات من قبل، وأظهر من خلال أول خطاب له حرصه على تضمين مفاهيم دقيقة وشاملة، وقد علقت على ذلك الصحفية التركية (ناغيهان أنشي) بقولها: "ألقي محرم إينجة خطاباً طويلاً، تطرق فيه إلى أتاتورك وفكره والقيم اليسارية من جهة، وتحدث عن الشاعر ناظم حكمت الذي سُجن ظلاماً في عهد أتاتورك 12 عاماً من جهة أخرى، كما قرأ قصائد للشاعر الكردي أحمد عارف الذي تعرض لظلم الدولة الكمالية، وسعى أيضاً إلى توجيه رسائل إلى أنصار الكمالية من جهة، وإلى اليساريين والأكراد العلمانيين من جهة أخرى".

بيد أن هناك من يشكك في قدراته؛ استناداً إلى هزيمته أمام رئيس الحزب الجمهوري في انتخابات داخلية على قيادة الحزب، وأنه لم يحصل على أكثر من ثلث الأصوات. وعلى كل حال فإن نسبة حزب الشعب الجمهوري أكثر ثباتاً من غيرها خلال السنوات الأخيرة، وهي تتراوح عادة بين 24 - 26، وهذه النسبة المتوقعة للمرشح الحالي.

- **ميرال أكشينيير**؛ زعيمة حزب (الخير) الجديد، المنشق عن الحركة القومية، يذكر أنها استقالت من حزب العدالة والتنمية الحاكم متهمَةً إياه بأنه مجرد امتداد لحزب الرفاه الإسلامي، وانضمت إلى حزب الحركة القومية لاحقاً، وبسبب معارضتها لنهج زعيم الحزب في تأييد أردوغان استقالت منه وأعلنت تأسيس حزب (الخير) الجديد، الذي يعتقد أنه سحب البساط من الحركة القومية، لكن حجم النسبة التي قد يتحصل

عليها يظل قيد التخمينات، لكنها- وفق مؤشرات غير ثابتة- ستقترب من مستوى صلاح الدين دميرطاش، بيد أن تلميذ زعيم الحركة القومية الذي انشقت عنه أكتشينيير قد تؤثر في إقبال الناخبين عليها، حيث قال بهتسلي- بحسب مراسل الجزيرة في أنقرة-: "إنه من المفيد البحث عن المرشح الذي ستدعمه قاعدة (فتح الله غولن)"، وطالب وزارة الداخلية بالتحري.

ستثير تصريحات بهتسلي هذه الكثير من الجدل في الأروقة السياسية، فهي تدخل في سياق زيادة إشارات الاستفهام حول أكتشينيير بالتلميح إلى أنها مدعومة من الغرب ومن تنظيم غولن، وربما ستثير أيضاً بعض المخاوف لدى المواطنين الذين يرغبون في توقيع طلبات ترشيح أكتشينيير، خشية أن يكونوا عرضة للاشتباه بانتماهم إلى تنظيم (فتح الله غولن) المصنف محلياً بأنه تنظيم إرهابي.

- **صلاح الدين دميرطاش**: على الرغم من أنه لا يزال معتقلاً على خلفية إدارته بدعم حزب العمال الكردستاني والمسلحين الأكراد، فإن حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) قد اختاره مرشحاً رئاسياً له، وقد حصل الحزب في الانتخابات الماضية عام 2015 على 13%، أي بواقع 79 مقعداً، ويعد ترشيحه رسالة سياسية أكثر منها منافسة على الرئاسة، ويتوقع حصوله على 10% تقريباً، كما أنه قد يوجه ضربة غير محسوبة لأردوغان؛ وذلك بالتحالف مع أحزاب المعارضة في حال كانت هناك جولة ثانية.

- **تمل قره ملاً أوغلو**: بعيد انتخابه رئيساً لحزب السعادة الإسلامي، في أكتوبر/تشرين الأول 2016، تعهد (قره أوغلو) بتحقيق نتائج مفاجئة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، وقد حاول مؤخراً دفع الرئيس التركي السابق (عبد الله غل) لمنافسة الرئيس أردوغان، وبعد فشله في ذلك تقدم للترشح للحفاظ على أصوات الحزب من التسرب تجاه أردوغان، ويتوقع أن يحصل على نسبة لا تتجاوز 2%؛ نظراً لحجم الحزب أولاً، وتحالفاته الخطرة مع الأحزاب اليسارية ثانياً. ووفق آخر إحصاء رسمي فإن عدد أعضاء حزب السعادة يبلغ (244.213).

- **دوغو برينشيك**: لا يبدو برينشيك، وهو رئيس حزب الوطن ومرشحه للرئاسة، حاضراً في المعادلة الانتخابية، ولا يشكل رقماً وازناً فيها، ويبلغ عدد أعضائه المسجلين رسمياً 25868 عضواً، ويتوقع حصوله على 05% من الأصوات على أفضل تقدير.

أما على المستوى البرلماني فإن ثمة شواهد تشير إلى أن المعارضة ستكتف من جهدها للفوز بأغلبية مقاعد البرلمان من أجل تعويض خسارتها المتوقعة في الانتخابات الرئاسية، ومن ثم موازنة القوة وتقاسم النفوذ مع

الرئيس أردوغان، وتوقع أن تتجاوز حصة المعارضة 48% من مقاعد البرلمان.

الخاتمة

استناداً إلى سردية الرهانات والمؤشرات أعلاه، فإنه يمكن تلخيص الصورة الكلية للانتخابات التركية المزوجة في ثلاث نقاط أساسية؛ أولها أن هذه الانتخابات مختلفة كلياً عن سابقتها من حيث التكتيكات أو الأهداف، إذ إنها تجاوزت الصراع من أجل الحصول على الأغلبية البرلمانية أو الفوز بمنصب الرئاسة فحسب إلى التكتل والتحالف من أجل تثبيت أو إعاقة (النظام الرئاسي)، الذي يؤسس لحقبة جديدة في تاريخ البلاد. أما النقطة الثانية فتتعلق بخصوصية المزاج الشعبي وقراءة الشعب (الذاتية) لمرحلة ما بعد الاختيار، وقياس أضرار التناقضات التي قد تتجم عن ذلك، وهذا بطبيعة الحال يدفع عادة نحو اختيار النظام الأكثر استقراراً وتناغماً، ويدرك كثيرون أنه في حال فاز أردوغان وأُسند بأغلبية برلمانية مريحة، فستُحرر تركيا من عبء التوافقات وهواجس الانتخابات المتكررة، وستدخل مؤسسات الدولة في مرحلة استقرار خلال المرحلة المقبلة.

وثالث هذه النقاط أن المعارضة التركية ستعمل على تعظيم حضورها في البرلمان للضغط على أردوغان ومؤسسة الرئاسة من أجل إثبات عدم صلاحية النظام الرئاسي، وهو ما قد يدخل البلاد في أزمات سياسية واقتصادية، ويؤثر في حضورها في ملفات دولية، ويضطرها إلى انتخابات مبكرة ثانية.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز،

وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

- الدراسات الحضارية والتنمية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك

من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي

مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

Levent Mahallesi,
Beyaz Karanfil Sk. No:30
Beşiktaş/İstanbul/Turkey

+90 535 320 46 03
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

